

رسالة الإسلام (*)



(*) كتبت هذه الرسالة عام ١٩٨١ أو ١٩٨٢، وهي من أولى رسائل الاتحاد الثقافية، وهي تعرض الرسالة الفردية والجماعية للإسلام مع تركيز على هذه الأخيرة، وهي تنبض بالإخلاص والأمل الذي تملك المؤلف وهو يؤسس الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل.

الإسلام والفرد والمجتمع

من أبرز الخصائص التي تميز الإسلام عن بقية الأديان وتمثل إضافته في عالم الفكر والنظم أن رسالته تشمل تجديد الفرد وتجديد المجتمع معاً، وبصورة فريدة لم يسبق إليها.

فالإسلام على خلاف الأديان الأخرى لا يقتصر على شق واحد من هذين الشقين - تجديد الفرد وتجديد المجتمع - ولا هو يخلط بينهما، كما أنه لا يعلى شقاً على شق؛ لأنهما - فيما يرى - متلازمان متداخلان متماسكان، رغم أن لكل منهما كياناً ذاتياً متميزاً يتأتى من طبيعته الخاصة ويتطلب وسائل خاصة تتسق مع هذه الطبيعة.

فالفرد له طبيعته المميزة، وتستخدم معه وسائل تتفق مع هذه الطبيعة، والمجتمع له طبيعته الخاصة، ومن الخطأ الظن أن المجتمع مجموعة أفراد، وأن إصلاح الأفراد يؤدي إلى إصلاح المجتمع، فإن مجموعة الأفراد هذه ما أن تجتمع وتتنظم في إطار واحد حتى تصبح أكبر من حاصل جمع حسابي، إنها توجد نظماً ومؤسسات، وتضع لوائح وقوانين، وتصبح لها طبيعة جماعية خاصة بها، وتتجلى فيها - أكثر مما تتجلى في الفرد - الخصائص والمقومات والظواهر الاجتماعية من اللغات والعادات والعرف والتقاليد والقانون... الخ، مما لا توجد ضرورة لدى الأفراد، أو على الأقل لا توجد بمثل هذه الضرورة واللزوم.

والإسلام كما قلنا لا يقتصر على شق واحد سواء كان الفرد أو المجتمع لأنهما معاً لازمان ومكملان، يكمل بعضهما البعض الآخر وهو يستهدف تجديدها معاً، لأن تجديد الفرد دون تجديد المجتمع لا يستقيم، ولأن تجديد المجتمع دون تجديد الفرد عادة ما يكون أجوف رسمياً علوياً، فلا بد من تجديدهما معاً، ولكن هذا يجب ألا ينسينا أن لتجديد كل منهما وسائله الخاصة والمميزة التي لا يجوز الخلط بينهما لأن ما يصلح لشق منهما لا يصلح للشق الآخر.

ووسيلة الإسلام لتجديد الأفراد هي العبادات من صلاة، وصيام، ودعاء، وقراءة للقرآن، وتذكر لمعانيه، والتخلق بالأخلاق الإسلامية التي أمر بها القرآن وحث عليها الرسول ﷺ من إفشاء للسلام، وإطعام للطعام، ورعاية للجار، وصلة للرحم، وعفة في اللسان، وطهارة في القلوب، والتصدق والإحسان.. الخ.

ووسيلة الإسلام لتجديد المجتمع هي وضع الخطوط العريضة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع التي تحقق العدل، لأن العدل هو الذي يضع كل منشط من مناشط المجتمع، أو كل مجال من مجالاته في مكانه السليم، وهو الذي يدير العلاقات على الأساس الموضوعي الوحيد الذي يحسم شأفة النزاعات الذاتية والمصالح الفئوية، أو ما بين حاكمين ومحكومين أصحاب أعمال وعمال، أغنياء وفقراء ويعطي كل ذي حق حقه.

ووسائل الإصلاح الفردي تقوم على تعميق الإيمان بالقيم الإسلامية بالحكمة والموعظة الحسنة والقنوة وتعزيز الثقافة الإسلامية ودراسة القرآن الكريم حق دراسته واستجلاء معانيه السامية العميقة، ثم دراسة تاريخ الرسول ﷺ العظيم والتأسي به، ولا يجدي في هذا الشق استخدام السلطة أو الالتجاء إلى وسائل القمع والضغط، لأن السلطة أساساً ثمرة اجتماعية، ويجب أن لا تستخدم إلا في خدمة المجتمع، أما إصلاح النفوس وتهذيب القلوب فلا يتأتى أبداً بتدخل السلطة (باعتبارها سلطة، أي بافترائها بوسائل القمع، وهي الخصيصة التي تميز السلطة عن المؤسسات أو الأوضاع الأخرى).

فلا يفيد في شيء أن تجبر الدولة الأفراد على الصلاة أو الصيام أو الصدقات، ولا هي تستطيع أن تحملهم على إفشاء السلام أو صلة الرحم أو طهارة القلوب.

وكل تدخل من السلطة في هذا المجال الخاص جدا الذي يقوم على الضمير والإيمان بالغيب والذي تكون «النية» هي معيار العمل يفسد الفرد إفساداً شديداً ويجر السلطة إلى التدخل في السرائر، ويدمر الحرية، ويظهر فئة تتدخل بين الفرد وقلبه وبين الإنسان وربه، ويعطى الدولة سلطات تستغلها كيفما شاءت، وبالجملة فإنه يفسد الفرد، ويفسد المجتمع، يفسد الفرد ؛ لأنه يحرمه حقه في الاختيار والتفكير وإصدار القرارات عن اقتناع وإيمان، ويجعل إيمانه إيماناً بحكم قانون العقوبات، أو - إن شئت - إيماناً بقانون العقوبات، ويحمله على أن يظهر غير ما يظن، ويجعل النفاق والكذب صفات ضرورية لا يمكن الحياة بدونهما، كما أنه يفسد المجتمع ؛ لأنه يعطي الدولة ما لا تصلح له، ويمد صلاحياتها إلى أسرار البيت وأعماق الفرد وما تكنه ضلوعه مما استأثر الله بعلمه وخصه بحكمه، وبالجملة فإنه يوجد الدولة البوليسية في أسوأ وأبشع صورها.

والذين يظنون أن على الدولة أن تدخل في هذا المجال بوازع السلطان، ويستشهدون بآراء فقهاء يجنون على الإسلام ويقترفون جريمة كبرى في حقه ويدللون على غفلة لا تجوز لمن يفتى في هذا المجال، فإذا وجدت نصوص وضعها فقهاء توجب ذلك، فإن هؤلاء الفقهاء قد أخطأوا لأن الأصول العامة والرئيسية للإسلام تناقض ذلك ولا يمكن الأخذ بأدلة فرعية تضاد الأصول الرئيسية والقواعد الكلية للإسلام وقد يخفف من مسؤولية هؤلاء شيئاً ما أنهم وضعوا قواعدهم تلك عن حسن نية، وفي زمن مختلف وفي مجتمع مختلف بحيث تكون شروء أحكامهم تلك أقل مما يمكن أن يحدث لو طبقت في هذا الزمان وفي هذا المجتمع.

في مقابل هذا فإن وسائل التجديد الاجتماعي - أي كل ما يتعلق بالمجالات السياسية والاقتصادية - تتولاها الدولة، وتستهدف بها تحقيق العدل بحيث لا يظلم الحاكم المحكوم، أو صاحب العمل العامل، أو يستبد القوى بالضعيف، والغني بالفقير ولها بالطبع أن تلوذ بكل صور القمع على أن لا تتجاوز في هذا جادة العدالة.

بهذا الجمع ما بين إصلاح الأفراد وإصلاح المجتمع واتباع الوسائل المتميزة التي تصلح لكل شق من هذين الشقين دون خلط بينهما أمكن أن يصل الإسلام إلى الحل الأمثل لقضية البشرية، وأن يكون جماع الأديان وخاتمها.

ولو أن الإسلام اقتصر على إصلاح الأفراد دون إصلاح المجتمع لما حل المشكلة، لأن فساد النظم سيوهن إصلاح الأفراد، وسيكون تهديداً مستمراً له.

ولو اقتصر على إصلاح المجتمع لما تميز عن أي نظام سياسي لا يستطيع أن يدخل النفس الإنسانية.

ولو أن الإسلام استخدم القوة والردع في إصلاح النفوس لفضى على إرادتها وحربتها ولأفسدها حيث يريد أن يصلحها، ولو أنه استخدم الموعظة لما جاء ذلك بفائدة تذكر.

- ٢ -

إصلاح الفرد

كل الأديان تستهدف إصلاح الفرد، وتوجه دعوتها الحارة إلى «قلب» لا يختلف في هذا دين عن دين، فالفرد هو لبنة الأديان التي يقوم عليها، وضميره هو الحارس الأمين الذي لا ينام ولا يكل، وهو في قوامته على النفس الإنسانية كالقلب في قوامته على الحياة الجسدية.

ولكن الاختلاف في الأديان يتأتى من أن بعض الأديان تقصر دعوتها على ذلك كما هو الحال في المسيحية، على حين تمد أديان أخرى دعوتها إلى مجال المجتمع جنباً إلى جنب الفرد كما هو الحال في الإسلام

واليهودية، وهذه - أيضا - لا تتجاهل الفرد، ولا تحاول أن تقيم مناظرة بين هذين الشقين وأيهما أهم ولكنها في المحصلة الأخيرة ترى أن إصلاح المجتمع دون إصلاح الفرد ليس هو نهج الأديان وإنما هو نهج النظم السياسية التي تعجز عن الدخول إلى قلب الفرد، فأين هي من الأديان التي تصل دعوتها بالله عز وجل، خالق الإنسان وجابله، وخالق الأكوان ومنظمها؟ إن هيمنة الأديان على الأفراد تفوق بمراحل هيمنة القانون والنظم السياسية، وتجاهل ميزة الأديان في هذا المجال هو بالطبع إهدار لفعاليتها.

ولا ريب أن الأديان كانت وستظل أقوى عامل أدبي ومعنوي وحضاري في تاريخ البشرية، وإنها أكثر من أي عامل آخر هذبت الأفراد، بل إنها في - حقيقة الحال - هي التي وضعت في الإنسان الأول بذرة الضمير وأساس القانون الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الأحاد.

هذا إنجاز لا يستطيع أحد أن ينكره، ومن حق الأديان علينا أن نعترف لها به، وإن كان أثر التهذيب الديني في الأفراد ومداه وعمقه لم يكن دائماً، رغم كل ما حققه، كما يتصور أو يأمل المؤمنون، وأن عدداً من العوامل أو هن فعاليتها.

ذلك أن وسيلة الأديان لتهذيب الأفراد وإن كانت تضم جنباً إلى جنب العبادة التحلي بالأخلاق الكريمة والتحكم في الشهوات والحث على الصدقة والصدق في القول والوفاء بالعهود والإتقان في العمل، إلا إنها عملياً تبلورت في العبادة من صلاة أو صيام لأن العبادة هي خصيصة الأديان، والأديان - وحدها - هي التي يمكن أن تضع عبادات، لأنها هي الوحيدة التي تصل الإنسان بالله، أما الحث على الأخلاق وما يتبعها مما أشرنا إليه، فهو مما يمكن أن تقدمه الفلسفة أو الدعوات الأخرى.

كذلك فإن الأديان كلها وضعت عباداتها في قوالب أو صور يكون على الناس اتباعها، وهذا بقدر ما يسهل على الناس اتباعها، بقدر ما سيمكن من الحكم عملياً على مدى هذا الاتباع، الأمر الذي قد لا يمكن بالنسبة للحكم على التصرفات والسلوك، فالحكم على فرد ما بأنه يصلي أو لا يصلي أسهل من الحكم على فرد ما بأنه جبان أو منافق أو بخيل.. الخ، لأن الصلاة واقعة عملية يمكن الفصل فيها فصلاً قاطعاً بلا أو نعم ولكن الفصل في السلوك والتصرفات يخضع لفهم الأحاد ودرجات وعيهم وتقديرهم وميولهم.

وكان لابد للأديان أن تضع عباداتها في قوالب وصورة محددة، لأنها إن لم تفعل تغلب القصور الذاتي أو الجهل أو الانحراف، وفي النهاية يمكن أن تصبح الأديان «هوايات» وليست «هدايات» عوامل فرقة وتحلل لا عوامل وحدة والتزام.

ومع هذا، فلا ريب أن ثمن هذا التنميط كان غالياً، إن العبادة التي يفترض أن تنبثق من أعماق الفرد ومن إيمانه الخاص أصبحت طقوساً وغلبت الشكلية والتشويء، وفي حالات عديدة أصبح التمسك بها والمواظبة عليها معادلاً للبعد عن روح الأديان وهدف العبادات؛ لأن العبادات وسيلة للتقرب إلى الله بتهذيب النفوس وليست غاية في حد ذاتها، ولكن الإيغال فيها والمواظبة عليها ومئات الجزئيات الأخرى جعلت أداء الأغلبية الساحقة لها آلياً، وأوجدت في أعماق كثير من المصلين والصائمين فكرة أن صلاتهم وصيامهم هي جماع الفضائل، فإذا حرصوا عليها وتمسكوا بها فقد أوفوا حظهم من الفضائل وقاموا بما يجب عليهم نحوها. وبالتالي لا يحرصون على غيرها من وفاء بالعهود أو صدق في القول أو إتقان للعمل، وهذه الظاهرة هي وحدها التي تفسر لنا الحرص الشديد على الصلاة والصيام والتراخي الشديد في الوفاء والإتقان وبقية الفضائل العملية وأدى ذلك إلى عكس ما استهدفته الآية «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ»

(العنكبوت : ٤٥)، ولعل من أسرار الإعجاز القرآني الذي دق على فهم الكثيرين أن يكمل القرآن الآية «.. ولذكرُ الله أكبرُ..».

وأدى هذا التطور الذي أخذته العبادة لأن تظهر فئات من الأشخاص تعطي نفسها القوامة على الدين وتحتكر العلم بالدين والمعرفة بدقائق ما تكون عليه العبادة وجزئياتها وتفصيلها وتسهب وتفيض وتبدأ وتعيد وأخذت على نفسها أن تعرف الناس بأطراف أيديهم وحدود وجوههم التي يكون عليهم غسلها عند الوضوء وإلا أصبح باطلاً، وبطلت معه الصلاة، وأعطت كل صغيرة وكبيرة، حركة وسكنة في الصلاة أو الحج أو الصيام قداسة تتطلب السؤال والاستفهام والتعرف على أقوال الأئمة الأعلام.

وشيئاً فشيئاً وجد بناء كهوتي طقوسي تقليدي هيمن على الأفق الإسلامي واحتواه.

وأهم من هذا أن إهمال الشق الثاني – أي التجديد الاجتماعي – سواء حدث هذا الإهمال لأن الدين استبعد هذا المجال كلية (كالمسيحية) أو لأن سوء الفهم وضحالة الفكر وغلبة المصالح المكتسبة أدت إلى إهماله (كما حدث في الإسلام) جعل مناخ التهذيب النفسي عسيراً فعندما يسود الطغيان السياسي والاستغلال الاقتصادي يصبح النفاق والنميمة واستغلال مراكز النفوذ والاحتيايل والتزييف «ردود فعل» ويصبح القابض على دينه كالقابض على الجمر، وقد يفر بدينه من المجتمع إلى شعب الجبال ومواقع القطر حتى لا يضطر إلى أن يسلك – تحت تأثير الحاجة أو الضرورة أو موجة الفساد العام – ما يخالف الجادة التي وضعها الدين.

والمحصلة التي ننتهي إليها هي أن العبادة بما تتضمنه من صلاة وصيام وحج.. الخ، وأن كانت قد قومت الأفراد وهذبتهم وأبعدهم عن السقوط في أسوأ ما يتعرضون له إلا أنها كانت مجالاً لسوء الفهم والطقوسية والجمود وغلبة الشكلية والممارسة الآلية بحيث قلما حققت بصفة عامة ما أريد لها، بل إنها لا يمكن أن تحقق أهدافها عند إهمال إصلاح المجتمع.

وإلى هذه الحقيقة يعود التقييم الحقيقي والواقعي لأثر التهذيب الديني للأفراد في العصر الحديث، فمع ما تتمتع به الكنيسة في المسيحية من نفوذ وجاه ومال إلا أن أثرها في المجتمع الأوربي يكاد يكون معدوماً وأثرها على الأفراد ضحل وشكلي، ولا يظهر إلا ساعة كل أسبوع هي فترة الذهاب للكنيسة وهو – بعد – إجراء لا يقوم به إلا قلة قليلة من المسيحيين.

وليس معنى هذا أن نطرح العبادة كأسلوب للتهذيب وبوجه خاص في الإسلام فكما قلنا أن الإسهام الديني في تهذيب الأفراد مهما ضؤل أثره فسيظل دائماً أكثر انتشاراً وأبعد تغلغلاً من أي عامل آخر ثم أن العبادة – بعد في أنقى صورها – تمثل السمو بالنفس الإنسانية إلى مرتبة لا يدركها أعظم الفلاسفة، ولكن معنى ما قدمناه أنها قلما تتحقق بالصورة المأمولة، وأن التقدير لها عادة ما يجاوز الحقيقة فيها، وسنرى أن للإسلام طريقته الخاصة في استكمال وجوه النقص فيها.

- ٣ -

إصلاح المجتمع

وهذا ما يقودنا إلى الأهمية الكبرى والمنزلة الخطيرة للشق الثاني من رسالة الإسلام – أي تجديد المجتمع – وهو ما أغفلته بعض الديانات الأخرى أو اعتبرته خارج إطار صلاحياتها الخاصة، وإضافة الإسلام تتمثل في أمرين :

الأول : أن الإسلام يضع خطوطاً عريضة، ولكنها محددة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو يعتبر هذه الخطوط جزءاً لا يتجزأ من نظام الإسلام، وقد نص عليها في القرآن والصحيح الثابت من السنة.

والثاني : أن الإسلام يضع كافة هذه الخطوط على أساس العدل، ويقيم العلاقات والنتائج بقدر ما تتصف به من عدل.

إن هاتين الحقيقتين هما ما يجب أن يستأثرا باهتمام المسلمين لأنهما اللذان يمثلان الإبداع الخاص للإسلام، هذا الإبداع الذي يمثل الفعالية الخاصة للإسلام والحيوية التي يتميز بها، والتي من أجله جعله الله آخر الأديان وأنزله للناس كافة، وتجاهل هذا الإبداع يفقد الإسلام طبيعته الخاصة ويجعله كبقية الأديان، لأن لكل الأديان عباداتها الخاصة ونظم صلاتها وصيامها وحجها، والجديد الذي جاء به الإسلام هو أنه وضع خطوطاً عريضة واضحة محددة في الاقتصاد وفي الاجتماع وفي السياسة، وأن هذه الخطوط بأسرها تستهدف تحقيق الطابع الرئيسي للإسلام ألا وهو العدل بحيث يكون لدينا معيار دقيق وسليم للحكم على مدى «إسلامية» أي خط من هذه الخطوط، أنه بقدر ما تحقق هذه الخطوط العدل بقدر ما تقترب من الإسلام، والعدل في الأوضاع الاجتماعية كالقابلة في الصلاة، فحيثما يكون العدل فثم وجه الله، وقد تنبه إلى هذا المعنى ابن القيم الجوزية الذي عاصر فترة بدأ التحلل في المجتمع الإسلامي وزيادة أفتيات الحكام وأتباعهم على عدل الإسلام فقال : في كتابه «الطرق الحكمية».

«أن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإن ظهرت إمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة وأبين أمارة فلا يجعله منها ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها، بل قد يبين سبحانه بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة العدل بين عباده، وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له.

فلا يقال أن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع، بل هي موافقة لما جاء به، بل هي جزء من أجزائه، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحهم، وإنما هي عدل الله ورسوله».

ولا يتسع المجال للإفاضة في عرض الخطوط التي وضعها الإسلام في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكن حسبنا أن نقول أنه في الاقتصاد أوجب الزكاة وحرّم الاكتناز والربا والاستغلال وكافة صور الكسب المشبوه، وجعل من صميم مسئولية الدولة تحقيق الكفاية والأمن للمواطنين في حاضرهم ومستقبلهم، واعتبر أن العمل الشريف هو الذي يحقق القيمة المضافة، وهو ما يستخلص من تحريم الربا والاكتناز وكافة موارد الكسب المحرمة ؛ لأن هذا التحريم يسد منافذ الكسب دون عمل، ونظر إلى الملكية باعتبارها استخفافاً من الله للإنسان يسأل عنه ويحاسب عليه، ويمكن أن يحرم منه إذا أساء التصرف فيه، وإنه في السياسة أوجب الحكم بما أنزل الله من حدود، كما أوجب الشورى فيما لم يرد به نص صريح وبذلك أصبح الحكم الإسلامي ما بين «الشرعية الدستورية» كما يقولون و «الديمقراطية الإسلامية» التي أبدعها نظام الشورى، وهي ديمقراطية تتوافر فيها حسنات الديمقراطية الأوروبية دون سوءاتها، وأعطى المواطنين جميعاً حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وحرّم الحاكم من أية حصانة أو ميزة تجاه القانون، فهو أول من يطبق عليه القانون، وفي المجالات الاجتماعية أسقط التمييز الطبقي والجنسي والوراثي وجعل الناس سواء لا يتميز أبيض، أو أسود فقير أو غني حاكم أو محكوم إلا بالعمل الصالح، وأوجب على المسلمين النظر

والتدبير وإعمال عقولهم وعيونهم في بدائع خلق الله ونواميس المجتمع الإنساني، وتجهم للرق، وجعل من صفة يصفها السيد عبده سببا لعنته، وأنقذ المرأة من المهانة والهوان، وساوى بينها وبين الرجل باستثناء «درجة» للرجال عليهن.

وتفصيل الحديث عن هذه المبادئ هو ما لا يتسع له هذا الموجز، وقد يكون أهم من عرض هذه الخطوط والمبادئ الإشارة إلى أنها كلها تتسم بطابع واحد وتهدف إلى هدف واحد هو «العدل» الذي هو الطابع الرئيسي للإسلام الذي يصدر عنه ويتسم به كل ما يصدر عن الإسلام، وهذه الحقيقة تفتح الطريق أمام كل الإجراءات التي تحقق العدالة وتضفي على هذه الإجراءات الصفة الإسلامية بقدر ما يكون فيها من صواب استهداف العدل.

وكما قلنا مرارًا وتكرارًا في كتابات سابقة، فإن العدل هو الطابع الرئيسي للإسلام، وأن إبرازه - ونحن بصدد هذا الشق - لا يعني عدم امتداده إلى الشق الأول، فإن العدل مطلوب في العبادة لأن الإيغال فيها يجب أن يكون برفق والإسراف في الوضوء «ولو كنت على نهر جار» مذموم، والكفر والفسوق.. الخ، هما «ظلم» من الإنسان لنفسه، ففي العبادة يكون الإيمان عدلا والظلم شركا، ولكن ما يميز العدل في مجال العبادة أن مرده إلى الله، وأنه هو وحده الذي يفصل فيه، وأن التسوية النهائية لحساباته تكون يوم القيامة، على عكس العدل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وضع الله لها حدودا وفصل فيها النبي الكريم بما يحققها عمليًا، وإذا ظلم الإنسان نفسه بكفر أو بتقصير فإنما يضر نفسه بالدرجة الأولى، ولكنه إذا سرق أو قتل أو استغل شخصًا آخر فإن إثمه لا يقتصر على نفسه وإنما إلى غيره، ويكون من حق الغير أن يطلب من الدولة الانتصاف.

وإنما كان العدل هو الطابع الرئيسي المميز للإسلام عن غيره من الديانات لأن الإسلام هو أكثر الديانات شمولاً لمجالات الحياة الإنسانية ووضعه للأصول التي تقوم عليها النظم والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن كانت هذه طبيعته فأحرى به أن يكون العدل طابعه الرئيسي؛ لأن العدل هو الأمان من التحيز والاختلال والاقتصار؛ ولأن الإسلام أيضًا هو آخر الديانات، وقد أنزله الله للناس كافة، فلا بد أن يكون طابعه هو أكثر الطابع دوامًا، وما يمكن أن تصلح عليه الأوضاع شرقًا وغربًا، وشمالًا وجنوبًا، اليوم والغد، وهذا ما لا يتوفر إلا للعدل الذي يعطي كل ذي حق حقه ويضع الأشياء مواضعها ولا يستطيع أي واحد أن يرفضه أو يدعي أنه فوق طاقته، كما قد يكون الحال لو أن الطابع هو الحب أو الشجاعة أو الجمال أو غير ذلك، وأقرب الأديان إلى شمول الإسلام هو الدين اليهودي، ولكن اليهودية وإن كانت شاملة إلا أنها هي نفسها ليست عالمية، ولم تنزل للناس كافة، وأبعدتها هذه الحقيقة عن «موضوعية العدل» فقد نزلت اليهودية على شعب أثره الله بالكثير من النعم، فأخذته الغرور، وكفر بها، وحرف فيها، واستعلى على الأمم، وعبر القرآن في جملة واحدة عن نفسية اليهودية ومسلكتهم تجاه الآخرين «لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ»، ومن يقرأ التوراة يلحظ أن هذا المعنى هو المنطلق الذي تنطلق منه سطورها، فهو يجيز إقراض الغريب - دون الإسرائيلي - بربا، وهو لا يرى لمن يعادي اليهود أي حق ولو في مجرد الوجود وإذا انتصر عليهم اليهود فعليهم أن يحقوهم من الوجود محققًا، وقد يصل بهم الكبر والسفه والغرور أن يقولوا أن الله لم يختار بني إسرائيل وإنما بنو إسرائيل هم الذين اختاروا الله! وهكذا فإن آخر ما ننتظره من اليهودية هو العدل.

الأقرب إليها هو التوحيد سواء كان توحيد الإله أو توحيد الشعب.

أما المسيحية فإنها أثرت المحبة - فأصبحت أقرب إلى المثالية بقدر ما ابتعدت عن متطلبات الحياة العملية - وقد كان لا بد للمسيحية أن تصل بالمحبة إلى مستوى يمكن أن يهزم الوحشية الرومانية، وعندما حققت ذلك وانتفتت الحاجة التاريخية إلى هذا المستوى من المحبة أصبحت المحبة المسيحية كالنجم الذي يمكن أن يهدي الناس، ولكنه لا يحل المشكلة الاجتماعية.

وهناك - بعد - ظاهرة بارزة ومتميزة في الإسلام لها دلالتها فيما نحن بصدده، تلك هي أن الإيمان باليوم الآخر يقترن دائماً بالإيمان بالله في القرآن، ويأتي بعده مباشرة، وقبل الإيمان بالرسول، بحيث يكون ترتيب الإيمان في الإسلام هو الإيمان بالله.. الإيمان باليوم الآخر.. الإيمان بالرسول، وقد وردت الإشارة إلى اليوم الآخر أو الآخر في القرآن قرابة ١٤٣ مرة، والحياة الآخرة هي ثمرة ما يتمخض عنه حساب الإنسان على ما قدمته يده، وما يفصل فيه بمقتضى العدل الذي لا يميل مثقال ذرة، وهو ما ينم عن أن فكرة العدل هي في أصل الإسلام، وأنه لا يمكن تصور الإسلام دون العدل لأن هذا البناء العظيم - الدار الآخرة - وما يسبقها من حساب وما يتبعها من خلود كله يتهاوى بدونه (العدل)، وهو ما يستتبع - أيضاً - وجود الحياة الدنيا؛ لأن الحياة الدنيا «مزرعة» الآخرة، وهي في الإسلام السبيل إليها فانها الآخرة يستتبع انهيار الدنيا بالمفهوم الإسلامي.

لهذه الأسباب كلها - أعني شمول الإسلام لكافة مجالات الحياة، وأنه آخر الأديان، وأنه أنزل للبشرية كلها، وأن الإيمان به يقوم فيما يقوم على الإيمان بالدار الآخرة التي هي ثمرة الحساب الذي يقوم بدوره على العدل - أصبح العدل هو الطابع الرئيسي للإسلام ومفتاح الإسلام، وهو البلورة الحقيقية له في كلمة واحدة، كما أصبح الظلم معادلاً للشرك والكفر.

وقد أثبت المجتمع الإسلامي أن من الممكن تحقيق "البوتوبيا" التي طالما تمنهاها الكتاب والمؤرخون، فالمجتمع الذي أقامه النبي ﷺ عندما قدم المدينة والدستور الذي وضعه لتنظيم العلاقات بين المسلمين واليهود من ناحية، والمسلمين فيما بينهم من مهاجرين وأنصار من ناحية أخرى ونص على أن المسلمين «أمة واحدة دون الناس، يتعاطلون بينهم، ويفدون عانيهم بالمعروف، وأن ذمة الله واحدة، وأن المؤمنين بعضهم موالى بعض يجبر عليهم أديانهم، وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل».

ثم المجتمع الإسلامي الذي أقامه الخلفاء الراشدون أو على الأقل أبو بكر وعمر حققا المجتمع العادل أكثر من أي مجتمع آخر في التاريخ وأفضل من أي تصور استشرفه الكتاب والمفكرون، ولكن الاتباع الدقيق لهذه الخطوط قد تراخى وأدى ذلك لتحول الخلافة إلى الملك العضوض والابتعاد شيئاً فشيئاً عن مجتمع العدل الذي أقامه النبي ﷺ وسجله في عهد الموادة، وطبقته سياسات الخلفاء الراشدين، وحملت التيارات الفكرية الغربية عن الإسلام المفكرين المسلمين إلى متاهات الجدل وعندما عالج المعتزلة وهم أحرار الفكر الإسلامي - موضوع العدل عالجوه بالنسبة لله تعالى، وهل يعد مقترف الكبيرة كافراً أو منافقاً الخ. وكان يمكن - لولا المؤثرات الغربية التي هيمنت على المجتمع الإسلامي - أن يعالجوا العدل بالنسبة للحكام، ولما يخص عامة الناس في حياتهم، وما يعانیه الفقراء منهم على النحو الذي وضعه عهد الموادة وسياسات الخلفاء الراشدين.

وشيناً فشيئاً أنسى العدل وساد الظلم وغشى الظلام وحتى في الفترة المعاصرة التي انتشرت فيها الكتابات الإسلامية فإننا نجد أكادساً عن التصوف وأكادساً عن العبادات، وتلالاً من التراث في التفسير أو الحديث.

ولكننا لا نجد إلا النذر القليل عن العدل.

وقد كان أول ما أبرز الكاتب الإسلامي الشهيد سيد قطب هو «العدالة الاجتماعية في الإسلام» وكانت بداية رائعة تبشر بكل خير لو تابعها المؤلف، ولكن الشهيد سيد قطب أخذ بفكرة «الحاكمية الإلهية» وركز عليها كل دعوته، وكان هذا تحولاً مؤسفاً.

كما أن الدعوة الإسلامية التي رفعت لواء فكرة أن الإسلام دين ودولة، وأن إصلاح المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والسياسية جزء لا يتجزأ من دعوة الإسلام، واستنفذت الفهم الإسلامي من قوقعة الطقوس والخلافات بين المذاهب التي كانت سائدة في الثلاثينات، وجعلت من الجامعات الحديثة قلاعاً للدعوة الإسلامية، هذه الدعوة الشعبية الكبيرة - الأخوان المسلمين - لم يتسع لها المجال لمعالجة العدل المعالجة المطلوبة وأدى هذا لأن يتطرق

إلى كثير من أتباعها فهم سقيم، هو أن دلالة «الحكم بما أنزل الله» هي إقامة الحدود فالمرتد يقتل، وتارك الصلاة يستتاب، وشارب الخمر يجلد، والزاني يرجم، والحدود في الإسلام إنما وضعت للذين يفسقون عن العدل الإسلامي، فإذا لم يوجد هذا العدل أصلاً فإن هناك - على الأقل - شبهة توجب درء إقامة الحدود، ففي مجتمع العدل الإسلامي وما يحققه من كفاية يستحق اللصوص أن تقطع أيديهم، وفي مجتمع الحشمة والعفاف والتحصن يستحق الزناة أن يرحموا، ولكن عندما يسود الظلم والاستغلال ويحكم المجتمع اللصوص والطغاة والمستغلون والمترفون، ويوجد الذين لديهم القناطر المقنطرة من الذهب والفضة جنباً إلى جنب من لا يجد قوت يومه، فإن إبراز قضية الحدود والاقْتِصَار عليها - كما لو كانت هي الحكم بما أنزل الله - قصر نظر وغفلة، ولن يكون لها معنى إلا تطمين الظالمين وحماية أموالهم وأوضاعهم.

فالأساس أولاً هو العدل، وإذا وجد العدل طبقت الحدود التي وضعت على أساس وجوده ولحمائته، وليس لحماية الظلمة والغاصبين والفسقة.

والعدل معناه إرساء الأوضاع التي تحقق العدل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أمر بها الإسلام ومارسها الرسول ﷺ من زكاة وتأمينات وتكافل اجتماعي وحرية ومساواة.. الخ.

وكما ذكرنا في مستهل هذا البحث فإن هذا الشرط الذي يمكن أن يطلق عليه التجديد الاجتماعي هو ما يميز الإسلام عن غيره من الأديان، وتجاهله يجرّد الإسلام من امتيازهِ ويجعله كبقية الأديان دين عبادة فحسب، وهذا للأسف الشديد ما هو واقع الآن كما تدل عليه الدعوات الإسلامية القائمة، واتجاه بعضها نحو التطرف العبادي بأكثر مما كانت في الخمسينات.

- ٤ -

العدل والعمل

إصلاح هذا الاختلال قام الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل :

إن نظرية هذا الاتحاد سهلة وواضحة أنها تقول : إن الشرط الأول من رسالة الإسلام رسالة الإصلاح الفردي ستظل دائمة فردية الطابع والأثر، ودور الدولة «ووزع السلطان» محدود الأثر فيها، وقد يحدث آثاراً عكسية، ومهما تكونت من هيئات، أو سن من قوانين فإن مردّها أخيراً إلى الفرد، فضلاً عن أن طبيعة الإصلاح الفردي في الإسلام ترفض هيمنة أي تنظيم عام حتى لا يصبح في الإسلام «كنيسة» كما في الأديان الأخرى، أو يوجد أحبار ورهبان ورجال دين، وفي جميع الحالات فإن أثرها محدود كما أوضحنا في نبذة سابقة خاصة عند فساد الأوضاع العامة.

وعلى نقيض ذلك - الشرط الثاني - إصلاح المجتمع الذي يقوم على العمل العام ويتبلور في الهيئات والنظم وسلطات الدولة والقانون.

وهذا الشرط الثاني هو ما يميز الإسلام وما يعطيه حيويته وفعالته وما تراخت فيه الدعوة الإسلامية وتجاهلته الحكومات الإسلامية.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يبلور هذا الشق الهام من رسالة الإسلام في كلمتين - العدل.. والعمل - باعتبارهما وجهان لعملة واحدة.

فالعامل بدون العدل يمكن أن يكون أداة للظلم والاستغلال أو - على أفضل الافتراضات - المصلحة الفردية التي لا تتفق بالضرورة مع المصلحة العامة.

والعدل لا يمكن أن يتصور بدون عمل يقوم عليه ويفضل فيه.

فالعمل هو مجال العدل، والعدل هو ضابط العمل.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يؤمن إيماناً لا يخالجه أي شك أن عدم فهم هذا الجانب أو إساءة فهمه هو أكبر أسباب ضعف وتخلف الأمة الإسلامية.

وأن كل ما نشهده من جهود يقوم بها علماء رسيون يهدر ويضيع هباء لإهمال إصلاح المجتمع، لأن الأوضاع العامة الفاسدة تعسر مهمة إصلاح النفوس، وتوجد مناخاً يصعب معه هذا الإصلاح، وتطلق القوى المضادة التي لا يقتصر أثرها السيئ على شل الإصلاح، بل يمكن أن يمتد إلى الفساد.

ولأن المشكلات العامة لا يمكن أن تعالج بطرق فردية. فكما لا يصلح «وازع السلطان» في إصلاح القلوب وتنمية الضمائر، فكذلك لا تصلح الصلاة أو الصيام في إصلاح الأوضاع الاقتصادية أو السياسية الفاسدة. ولا يمكن أن تعالج مشكلة عامة كصعوبة المواصلات بحل فردي هو أن يكون لكل فرد سيارة خاصة، لأن هذا غير ممكن، وحتى إذا أمكن فسيحل مشكلة المواصلات ليوحد مشكلة السير والطرق.

وإنما يكون حل مشكلة المواصلات - التي هي أصلاً مشكلة عامة - بحلول عامة كزيادة الأتوبيسات والتزام وتحسين خدماتها أو حفر أنفاق أو بناء كباري وطرق.. الخ.

ولأن العبادة ككل، حتى إذا أصلحت الأفراد، فليس من الضروري أن تنهض بالأمم.

لأن النهضة بالأمم تتطلب «مهارات» معينة في الصناعة والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا.. الخ، مما لا تقوم النهضة في العصر الحديث بدونها، ومما لا تدخل بالضرورة في إطار العبادة وإصلاح الفرد.

لهذه الأسباب الثلاثة، أعني :

(أ) صعوبة - إن لم يكن استحالة - إصلاح الأفراد مع فساد النظم.

(ب) أن المشكلات العامة لا تحل بحلول فردية.

(ج) أن العبادة حتى وإن أصلحت الأفراد، فإنها لا تنهض ضرورة بالأمم، لأن نهضة الأمم تتطلب مهارات تقنية لا تدخل في إطار العبادة.

لهذه الأسباب الثلاثة فإن المسار الذي تسير فيه الدعوة الإسلامية الآن يمكن أن ينتهي إلى مفارقة هي أن يكون الأفراد أتقياء، وأن تكون دولهم متأخرة متخلفة ذليلة تابعة للدولة الأوروبية والأمريكية والشيوعية التي تتوفر لها وسائل ومهارات النهضة.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يصلح المسار.

إنه لا ينكر الأثر الكبير للعبادة من صلاة أو صيام أو دعاء في إصلاح الأفراد وتنقية الضمائر والقلوب، وإن هذه العبادة من صميم الإسلام.

ولكنه - كاتحاد عمل - لا يرى أن هذا الشق من رسالة الإسلام يدخل في اختصاصه كاتحاد عمل يعني بالنظم والأوضاع.

لأن طبيعة إصلاح الأفراد ووسائل هذا الإصلاح تختلف عن طبيعة إصلاح المجتمع ونظمه وأوضاعه، ووسائل ذلك، كما أوضحنا.

ولا يمكن أن نطلب من المهندس الميكانيكي أن يكون محللاً نفسياً ولا من النادي الرياضي أن يكون طريقة صوفية.

فلكل فرد.. ولكل هيئة اختصاص معين لا يحسن تجاوزه.

فضلاً عن أن العبادة ووسائل إصلاح الأفراد لا ينقصها الدعاة، فما أكثر الشيوخ، وما أكثر الوعاظ، على نقبض الشق الثاني، الأمر الذي أوجد الاختلال الذي أشرنا إليه.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يؤمن إيماناً تاماً - لا يخالجه شك - أن ما يحتاجه المجتمع الإسلامي اليوم أمرين :

الأول : التحصل على المهارات التي تنهض بها الأمم في هذا العصر من علم وصناعة وتكنولوجيا وإنتاج.. الخ، حتى تكون العزة لله ولرسوله وللمؤمنين وليست لأعداء الإسلام، وهذا الشق هو ما نرسم له بكلمة العمل.

والثاني : هو وضع النظم التي تحقق لهذا العمل أن يسير على جادة العدالة وأن يستهدف العدل الذي هو طابع الإسلام وهدف الإسلام.

وهذه هي بالضبط دعوة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل وهو - دون غيره - المؤهل لحملها ؛ لأنه اتحاد «عمل» ولأنه «إسلامي» فالعمل يشمل كل المهارات الخاصة بالنهضة والتقدم، وإنهاء مرحلة التخلف المذل، والالتزام الإسلامي يخضع هذه المهارات كلها لروح الإسلام ولهدهد الإسلام، أي العدل بحيث لا تكون لمصلحة القلة أو وسيلة للإثراء والتميز، أو تتم على حساب الشعب وليس لحساب الشعب.

والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل - بحكم هذه الدعوة - يتوجه إلى المنظمات التي تمثل العمل وعلى وجه أخص النقابات.

ذلك لأن العاملين الذين تمثلهم هذه النقابات هم المؤمنون على العمل. إن العمل بدءاً من تنظيف الشوارع حتى أعلا المهارات التكنولوجية أمانة بين أيديهم، وعلى مدى فهمهم وتقديرهم يتوقف الأداء.

وهؤلاء العمال هم شعب الإسلام الأول، وهم في العصر الحديث يماثلون مستضعفي مكة الذين تقبلوا الإسلام قبل أن يقبله التجار والأثرياء والفئات المميزة.

وأخيراً فإن وشيجة بالغة القوة والأثر تربط بين هذا الاتحاد وكل الاتحادات والمنظمات العمالية، وهي وحدة الهدف، فكل هذه الاتحادات والمنظمات تقوم لتحقيق العدل، والاتحاد الإسلامي الدولي يقوم لتحقيق العدل، فهو أولى بها وهي أولى به.

على أن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل لا يفهم النقابات بالمعنى التقليدي الضيق لأنه يفهم العمل بالمضمون القرآني، ومن هنا فإن كل العاملين بلا استثناء يمكن أن ينضموا إلى هذا الاتحاد.

هذا هو الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، وتلك هي دعوته.

إننا إذا قلنا إنه حدث العصر فنحن لا نبالغ.

ذلك لأنه يضع يده على الشطر العام والاجتماعي من رسالة الإسلام وهو إصلاح المجتمع، فيكيه أحسن تكيف بحيث يكون عمل بكل ما يضمه من إبداع وخلق ومهارات، وقضاء على التخلف الاقتصادي

والاجتماعي، ثم عدل يحكم هذا العمل ويضبطه ويجعله يستهدف هدف الإسلام لا أن يكون وسيلة إثراء أو استمتاع.

ثم هو يضم منظمات العاملين ذلك الجيش الجرار جيش العمل والإنتاج، ذلك العملاق الذي ظل حتى الآن نائمًا مخدرًا يجهل نفسه ويفقد «المعامل» الذي يفجر طاقاته ويقود خطواته.

إن فكرة الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل لم تأت سهلاً أو تسنح عرضاً وإنما كانت ثمرة معايشة التنظيم النقابي والدعوة الإسلامية معاً معايشة وثيقة على امتداد ثلاثين عاماً.

بهذه المعايشة المزدوجة أمكن تخصيص العمل النقابي بالفكر والتوجيه الإسلامي، كما أمكن تعزيز الدعوة الإسلامية بالتنظيم النقابي والجمع بينهما في إطار واحد.

إن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل يعرف قدر نفسه، ولا يضيره أو ينال منه أن تكون بدايته على طريق التطبيق بداية صغيرة ومحدودة.

على العكس إنه يرى في هذا مصداق أصالته.

فكل الدعوات العظمى بدأت بداية صغيرة، وانتشرت بفضل إيمان وتضحية وبطولة الأحاد «وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأُ بَعْدَ حِينٍ» (سورة ص : ٨٨).

* * *

ملحق عن الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل

بدأت الخطوات العملية لتكون هذا الاتحاد في بداية عام ١٩٧٨م عندما كتب الأستاذ جمال البناء، وهو كاتب إسلامي وخبير عمالي دولي رسالة موجزة بعنوان «دعوة للمشاركة في تكوين اتحاد إسلامي دولي للعمل»، وأرسل هذه الدعوة إلى عدد من الشخصيات العمالية والنقابية في الدول الإسلامية الذين تعرف عليهم خلال رحلاته كخبير دولي في الثقافة العمالية والحركة النقابية.

بعد اتصالات عديدة ولقاءات في الخرطوم وعمان والدار البيضاء والقاهرة وغيرها أمكن عقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد في مدينة جنيف خلال المدة من ١٢ إلى ١٨ يونيو ١٩٨١م (٦ - ١٠ شعبان ١٤٠١هـ) حضره مندوبون عن منظمات عمالية في السودان والأردن والمغرب وباكستان وبنجلاديش، وصدق هذا المؤتمر على الدستور وانتخب مجلساً تنفيذياً برئاسة الأستاذ جمال البناء وعضوية عدد من الأعضاء يمثلون الجنسيات التي حضرت المؤتمر، كما صدق على خطة للعمل خلال عام ١٩٨٢-٨١م (١٤٠١ - ١٤٠٢هـ).

ارتأى المؤتمر تأجيل تحديد المقر الرئيسي للاتحاد، على أن يؤسس مكتب اتصال دائم بجنيف باعتبارها مدينة محايدة، وهي المقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية مما يسهل عمليات الاتصال، ويكون في الوقت نفسه بعيداً عن ضغوط أو تأثيرات الدول التي تنتمي إليها منظمات الاتحاد.

ينص دستور الاتحاد على عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، حيث اتضح أن هذا يؤدي إلى الفرقة والنزاع، وقلما يبتغي به وجه الله أو مصلحة الوطن العربي الإسلامي، كما لا يدخل الاتحاد في منازعات مذهبية إسلامية.

الاتحاد مستقل عن كل الحكومات والهيئات، وهو لا يلتزم إلا بدستوره، وموقفه من الحكومات والهيئات هو ما يوجبه عليه هذا الدستور.

العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام النقابات والاتحادات التي تضم العاملين.

السلطة العليا في الاتحاد هي للمؤتمر الذي يضم ممثلين من المنظمات المنظمة، وهو يجتمع مرة كل ثلاث سنوات، وفيما بين ذلك يدير المجلس التنفيذي أعمال الاتحاد، وهو يضم حاليًا أحد عشر عضوًا من مختلف الجنسيات.

موارد الاتحاد هي رسم الانضمام (٢٠٠ دولار) والاشتراك بواقع ١% من ميزانية المنظمة، والهيئات والتبرعات غير المشروطة.

يعني الاتحاد بوجه خاص بالجانب الثقافي، كعقد الدورات والندوات العمالية والإسلامية، وإنشاء معاهد الثقافة والتدريب المهني، وتعليم الكبار، وتأليف الكتب ونشر اللغة العربية في الدول الإسلامية، وقد يكون من دلالة هذا الاهتمام أنه أصدر - قبل أن تمضي على تكوينه بضعة شهور - كتابين هما «الإسلام والحركة النقابية» و «الأزمة النقابية» بالإضافة إلى كتيبين يعرفان بالاتحاد باللغة العربية والإنجليزية.

يرحب الاتحاد بالتعاون مع كل الأفراد والهيئات المعنية، بل هو يدعو المفكرين والهيئات الإصلاحية والمنظمات الدولية للعمل معًا على أداء رسالته التي تخدم الجميع ؛ لأن قضية العدل والسلام لا تضر أعداء، حتى الظالمين أنفسهم ؛ لأنها تهديهم للعدالة فتتقدمهم من ظلمهم وتجنبهم من سوء المصير.

تنص المادة ٩ من دستور الاتحاد على أن الاتحاد يعمل للأهداف الآتية :

(أ) تمثيل قوة العمل المسلمة على الصعيد الدولي وفي المحافل الدولية والعمل لتحقيق مطالبها، ويدخل في ذلك العمال المسلمون المهاجرون الذين يعملون في دول أخرى، أو يعملون في بلادهم تحت سيطرة غيرهم ويتعرضون لاضطهاد عنصري أو ديني.

(ب) مساندة المنظمات المنضمة في الدفاع عن حقوقها، وتحسين ظروف العمل، ورفع المستوى المادي والاجتماعي والفكري لأعضائها، وتأمين حاضرهم ومستقبلهم.

(ج) الدفاع عن الحرية النقابية، وحماية قيادات العمل النقابي، وتمكينهم من مواصلة القيام بواجباتهم.

(د) مقاومة كل صور التحكم والاستغلال في أوضاع العمل والدعوة لاستلهاام القيم والمثل والممارسات الإسلامية عند تحديد المبادئ التي تحكم قضية العدل الإسلامي، وشعار الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة.

(هـ) نشر وإذاعة العلم والمعرفة، وتشجيع القيام بمختلف مناشط تعليم الكبار والثقافة العمالية والتدريب المهني، حيث أنها السبيل لترشيد العمل النقابي وتنمية شخصية الفرد ومهارته وحسن تعرفه على الحقوق والواجبات «إن المعرفة قوة، والجهل مهانة، والعلم مفضل على العبادة في الإسلام».

(و) الدعوة لمحو الأمية، والإشراف على تنظيم حملات لذلك تحت شعار الآية الكريمة «اقرأ» والاستعانة في ذلك بكافة الجهود.

(ح) تشجيع نشر اللغة العربية وتعليمها بين الشعوب الإسلامية، حيث أنها لغة القرآن والحديث، وهي اللغة الأم للمسلمين جميعًا.

(ز) مناصرة قضايا التحرر في العالم، وتعزيز الأخوة الإسلامية.